

التفكيك تصدر توضيحا حول استرداد عقارات من علي عثمان
التفكيك تصدر توضيحا حول استرداد عقارات من علي عثمان
*الأسرة لم تكن مقيمة بهذا (...) العقار ودخلت إلى المنزل دون علم اللجنة لمناهضة
القرار والادعاء بأنه مكان سكنهم لمقاومة قرار الاسترداد الخرطوم-العودة أصدرت لجنة
تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ واسترداد الأموال العامة توضيحا صحفيا ممهورا
باسم الأستاذ وجدي صالح وتناول التوضيح تناقل الوسائط أقوالا تشكك في صحة قرارات
لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ واسترداد الأموال العامة، بادعاء النائب الأول
للرئيس المخلوع ملكية العقار ١٣٥ مربع الحارة الأولى هـ الجريف غرب "المنشئية"، وأنه
من حر ماله. وجاء في التوضيح أنه في ٥/٧/٢٠٢٠، صدر قرار باسترداد عقارات من علي
عثمان محمد طه وشركة تأهيل للاستثمارات المحدودة وهي شركة أسستها الحركة
الإسلامية في العام ٢٠٠٥. تملك معظم أسهمها شركة هولبورن التابعة للأمن الشعبي
والتي يشرف على إدارتها محمد محمد شريف وأحمد محمد أحمد "أحمد الشايقي لصالح
الأمن الشعبي" والتي تم استردادها لصالح حكومة السودان - وزارة المالية والتخطيط
الاقتصادي وقد كان يشرف عليها مسؤول مال الحركة الإسلامية الهارب محمد محمد
شريف والذي تم أيضا استرداد كافة أمواله وأصوله بواسطة اللجنة، وهو المشرف على
الحساب التجمعي لأموال الحركة الإسلامية، وسيتبين في هذا التوضيح صلة علي عثمان
محمد طه بشركة تأهيل والعقارات محل الاسترداد فقد كان يمتلك علي عثمان محمد
طه قبل صدور القرار القطعة رقم (١١٨) مربع (٧) الرياض والتي تبلغ مساحتها ٦٠٠ م.م
والقطعة رقم (١٣٥) مربع الحارة الأولى هـ الجريف غرب "المنشئية" والبالغ مساحتها
١٣٩٦ م.م وهي القطعة التي بها البيت الذي تم تشييده وتجهيزه بواسطة جهاز الأمن
الوطني آنذاك (مرفق صورة من عقد التشييد). كما كان يمتلك القطعة رقم (٢٤٢) مربع
الجدايد بالباقيرو والبالغ مساحتها ٢٨.٤٩٦ فدان والقطعة رقم (٢٤٥) مربع الجدايد
بالباقيرو والبالغ مساحتها ٢٠.٦١٠ فدان، كما يمتلك ١٤.٥٣٣ فدان من القطعة (٢٤٨) مربع
الجدايد بالباقيرو. أما حرمه السيدة فاطمة الأمين عبد ا جادا فقد سجل باسمها القطعة
رقم (٢٤٣) مربع الجدايد بالباقيرو والبالغ مساحتها ١٤.٦ فدان والقطعة (٢٤٤) مربع
الجدايد بالباقيرو والبالغ مساحتها ١٤.٢٠٤ فدان والتي تم تسجيلها باسم شركة تأهيل
للاستثمارات المحدودة والمستردة لصالح حكومة السودان ووزارة المالية والتخطيط
الاقتصادي والتي يشرف على إدارتها الهارب محمد محمد شريف والهرب أحمد محمد
أحمد حامد "أحمد الشايقي" لصالح الأمن الشعبي، حيث بلغت جملة المساحة ٩٩٢.٣٧٦
فدان وأضاف التوضيح "ولعلم الجميع أن الأسرة لم تقطن بالمنزل منذ تشييده وإنما
كانت تسكن بمنزلها بمزرعة ستوبال التي لم تشملها قرارات اللجنة باعتبارها سكنًا
للأسرة". مبينا صدور القرار في ٥ يوليو ٢٠٢٠ ولم تكن الأسرة حينئذ بالمنزل وقد كان
مستأجراً من قبل حكومة النظام البائد حتى سقوط النظام ليفصل حسن إبراهيم مساعد
المخلوع، ودخلت الأسرة إلى المنزل دون علم اللجنة لمناهضة القرار والادعاء بأنه مكان
سكنهم لمقاومة قرار الاسترداد.

